

تصنيف حوكمة الشركات

1- منهجية تصنيف الحوكمة:

منهجية تصنيف حوكمة الشركات تتضمن سلسلة من الخطوات المنهجية لتقييم ممارسات الحوكمة في الشركات.

1-1- اختيار الإطار

تستند تقييمات حوكمة الشركات إلى أطر معترف بها مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات أو قوانين الحوكمة المحلية (مثل مدونة حوكمة الشركات في المملكة المتحدة أو قانون ساربنز-أوكسلي في الولايات المتحدة). تحدد هذه الأطر العناصر الرئيسية للحوكمة، مثل هيكل مجلس الإدارة، حقوق المساهمين، الشفافية، والمساءلة.

1-2- جمع البيانات

تعتبر عملية جمع البيانات خطوة حاسمة في عملية التقييم، وتشمل جمع البيانات الكمية والبيانات النوعية من المصادر العامة، مثل تقارير الشركات والإفصاحات التنظيمية والتقارير المالية. تتضمن هذه البيانات معلومات حول: تكوين مجلس الإدارة، تعويضات التنفيذيين، علاقات المساهمين، ممارسات إدارة المخاطر، والمبادرات المتعلقة بالاستدامة.

1-3- تسجيل وترجيح العوامل

في هذه المرحلة، يتم تخصيص أوزان لكل مؤشر من مؤشرات الحوكمة بناءً على أهميته. يهدف نظام الترجيح إلى أن تعكس كل سمة من سمات الحوكمة أهميتها:

- **الترجيح الكمي:** يتم تخصيص قيم عديدة لمقاييس الحوكمة، مثل عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة أو نسبة التعويضات إلى العائدات على المساهمين.
- **التقييم النوعي:** يتم تطبيق الحكم الخبير على السمات التي يصعب قياسها كميًا، مثل ديناميكيات مجلس الإدارة أو الحوكمة الأخلاقية.

1-4- تجميع النتائج

بعد تسجيل البيانات، يتم تجميع الدرجات لإنشاء التقييم الإجمالي لحوكمة الشركات. هناك طرق مختلفة للتجميع:

- **التجميع البسيط:** جمع درجات كل عامل من عوامل الحوكمة.
- **المتوسط المرجح:** استخدام الدرجات الموزونة لإعطاء أهمية أكبر لبعض العناصر بناءً على مدى أهميتها.

1-5- التعديلات النوعية

بعد التجميع، قد يتم تعديل النتائج بناءً على مراجعات نوعية تأخذ في الاعتبار عوامل لم يتم التقاطها بالكامل بالبيانات الكمية، مثل المخاطر الخاصة بالشركة أو الصناعة التي تعمل فيها.

6-1- فئات الحوكمة

عادة ما تصنف تقييمات حوكمة الشركات الدرجات في فئات مختلفة لتحليل ممارسات الحوكمة بشكل أفضل. تشمل هذه الفئات:

- قيادة المجلس والاستراتيجية؛
- إدارة المخاطر والتدقيق؛
- تعويضات التنفيذيين؛
- الشفافية والإفصاح؛
- حقوق المساهمين.

7-1- مقارنات الأقران والتصنيفات

بعد الانتهاء من الدرجات، يتم تصنيف الشركات بناء على مقارنتها بأقرانها، سواء ضمن نفس الصناعة أو على المستوى الإقليمي. يتيح ذلك للمستثمرين وأصحاب المصلحة مقارنة ممارسات الحوكمة بين الشركات.

8-1- المراقبة المستمرة والمراجعات

تقييمات حوكمة الشركات ديناميكية ويتم تحديثها بانتظام لتعكس البيانات الجديدة أو التغييرات التنظيمية أو التحولات في أفضل الممارسات في الحوكمة، بما في ذلك مجالات جديدة مثل الاستدامة والعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

2- مراحل مهمة من المنهجية التصنيف**1-2- تسجيل وترجيح العوامل**

في تقييمات حوكمة الشركات، يلعب تسجيل وترجيح العوامل دورا حاسما في تحديد التقييم الإجمالي للحوكمة للشركة. تتضمن المنهجية تقييم السمات المختلفة للحوكمة وإعطاء وزن معين لكل سمة بناء على أهميتها المتصورة:

1. **تعريف السمات الرئيسية للحوكمة:** السمات الرئيسية تشمل عادةً عوامل مثل **استقلالية مجلس**

الإدارة، تعويضات التنفيذيين، حقوق المساهمين، والشفافية. كل من هذه العوامل يُعتبر ضروريا

في تقييم ممارسات الحوكمة للشركة. على سبيل المثال:

○ **استقلالية مجلس الإدارة:** تحصل الشركات ذات المجالس المستقلة على درجات أعلى لأن

المديرين المستقلين من المتوقع أن يعملوا لصالح المساهمين.

○ **تعويضات التنفيذيين:** يتم تقييم ما إذا كانت تعويضات التنفيذيين متوافقة مع مصالح

المساهمين. الشركات التي تعتمد على خطط تعويض مرتبطة بالأداء تميل إلى الحصول على

درجات أعلى.

○ **حقوق المساهمين:** أنظمة الحوكمة التي تحمي حقوق المساهمين الأقلية يتم ترجيحها بشكل إيجابي.

- **ترجيح سمات الحوكمة:** يتضمن الترجيح إعطاء أهمية نسبية لكل سمة من سمات الحوكمة. تعتبر بعض العوامل أكثر أهمية من غيرها، وبالتالي تحمل أوزاناً أعلى. على سبيل المثال:

○ **الترجيح الكمي:** يتم تخصيص قيم عددية لمقاييس محددة مثل نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أو تعويضات التنفيذيين بالنسبة للعوائد على المساهمين، ويتم ترجيح هذه القيم وفقاً لذلك. على سبيل المثال، قد يُعطى للشفافية وزن 20%، بينما قد يُعطى لتعويضات التنفيذيين 15%.

○ **النماذج الخاصة:** قد تستخدم كل وكالة تقييم نموذجها الخاص لتحديد وزن كل سمة في التقييم الإجمالي.

- التحديات المتعلقة بعملية الترجيح:

○ **الذاتية:** على الرغم من أن عملية الترجيح يراد لها أن تكون موضوعية، فإن تخصيص الأوزان غالباً ما ينطوي على درجة من الذاتية بناءً على منهجية وكالة التصنيف والتقييم.

○ **السرية:** العديد من وكالات التقييم تحرص على سرية نماذج الترجيح الخاصة بها، مما يجعل من الصعب على أصحاب المصلحة الخارجيين فهم كيفية اشتقاق الدرجات.

2-2- تجميع الدرجات

يُعتبر **تجميع الدرجات** الخطوة التالية بعد الترجيح، حيث يتم دمج الدرجات الفردية لكل سمة من سمات الحوكمة لتشكيل التقييم الإجمالي للحوكمة.

- **طرق التجميع:** يمكن إجراء التجميع باستخدام منهجيات مختلفة بناءً على نظام التقييم:

○ **النماذج الإضافية:** تقوم هذه النماذج بجمع الدرجات لكل عوامل الحوكمة، حيث يتم ضرب كل درجة في وزنها المحدد. هذه الطريقة المباشرة غالباً ما تستخدم لتجميع بيانات الحوكمة.

○ **النماذج الهندسية:** في بعض الحالات يتم استخدام المتوسط الهندسي للتأكد من أن الدرجات المنخفضة في المجالات الحرجة (مثل حقوق المساهمين) تتم معاقبتها بشدة أكبر من الدرجات المنخفضة في المجالات الأقل أهمية (مثل تنوع مجلس الإدارة).

- **التجميع الفئوي:** في بعض الأنظمة يتم تجميع سمات الحوكمة أولاً على مستوى الفئة (مثل هيكل مجلس الإدارة أو حقوق المساهمين)، ثم يتم تجميع الدرجات الفئوية لتشكيل التقييم الإجمالي. هذا التجميع يسمح بتحليل أكثر تفصيلاً عبر أبعاد الحوكمة المختلفة.

2-3- تصنيف الشركات: بعد اكتمال التجميع يتم عادة تصنيف الشركات بناء على درجات الحوكمة الإجمالية. غالباً ما يتم منح الشركات درجة على مقياس (على سبيل المثال، من 1 إلى 10)، حيث يمثل 1 أدنى جودة حوكمة و10 أعلى جودة. تتيح هذه التصنيفات للمستثمرين مقارنة جودة الحوكمة بين الشركات.

2-4- التعديلات النوعية: في بعض الحالات قد يتم تعديل الدرجات النهائية بناء على تقييمات نوعية من خبراء الحوكمة. قد يشمل ذلك تقييم المخاطر التي لا يتم التقاطها بالكامل من خلال المقاييس الكمية، مثل ديناميكيات مجلس الإدارة أو تضارب المصالح.

3- قياس جودة الحوكمة

تقييمات حوكمة الشركات تقيس جودة الحوكمة لدى الشركات التي تتبع ممارسات حوكمة جيدة أو سيئة من خلال تطبيق معايير تقييم منظمة عبر عدة عوامل. فيما يلي كيفية تمييز هذه التقييمات بين الشركات ذات الحوكمة الجيدة والسيئة:

3-1- هيكل مجلس الإدارة واستقلاليته

- **الحوكمة الجيدة:** الشركة التي تتمتع بمجلس إدارة مستقل ومتعدد الأطراف تعتبر أكثر قدرة على اتخاذ قرارات تصب في مصلحة المساهمين. الشركات ذات الحوكمة الجيدة غالباً ما تحافظ على توازن بين المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين لتحقيق رقابة فعالة.
- **الحوكمة السيئة:** الشركات التي تفتقر مجالس إدارتها إلى الاستقلالية تعاني من ضعف الرقابة، مما يزيد من احتمالات تضارب المصالح، وهو علامة على الحوكمة السيئة.

3-2- تعويضات المدراء التنفيذيين والمساءلة

- **الحوكمة الجيدة:** الشركات التي تربط تعويضات المديرين التنفيذيين بقيمة المساهمين على المدى الطويل وتضمن المساءلة تحقق تقييمات أعلى؛ هذه الشركات تربط أجور المدراء بأهداف أداء تستند إلى النمو المستدام.
- **الحوكمة السيئة:** الأجور المرتفعة للمدراء التي لا ترتبط بأداء الشركة أو عوائد المساهمين تشجع على قبول مخاطر قصيرة الأجل وتضعف المساءلة.

3-3- الشفافية والإفصاح

- **الحوكمة الجيدة:** الشركات التي تقدم تقارير مالية شفافة ودقيقة بانتظام تحصل على تقييمات أعلى، كما أنها تحافظ على التواصل المفتوح مع المساهمين.
- **الحوكمة السيئة:** الممارسات التي تتسم بالشفافية الضعيفة أو الإفصاح الانتقائي للمخاطر المالية أو التشغيلية الهامة تؤدي إلى انخفاض مستوى التقييم وفقدان أكبر للثقة من جانب المستثمرين.

3-4- حقوق المساهمين والمشاركة

• **الحوكمة الجيدة:** الحماية القوية لحقوق المساهمين تعتبر من العناصر الأساسية للحوكمة الجيدة، بما في ذلك آليات المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وحماية حقوق التصويت، ومنع عمليات الاستحواذ العدائية.

• **الحوكمة السيئة:** ان الحماية الضعيفة لحقوق المساهمين تشير إلى حوكمة سيئة، حيث تهيمن الإدارة أو المساهمون المسيطرون على اتخاذ القرارات.

3-5- إدارة المخاطر والممارسات الأخلاقية

• **الحوكمة الجيدة:** الشركات التي تمتلك أطرا فعالة لإدارة المخاطر وتلتزم بالممارسات الأخلاقية (مثل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات) تحصل على تقييمات أعلى. هذه الشركات تدير المخاطر بشكل استباقي وتركز على الاستدامة على المدى الطويل.

• **الحوكمة السيئة:** الشركات التي تفنقر إلى أنظمة إدارة المخاطر الملائمة تكون أكثر عرضة للمخاطر التشغيلية أو السمعة السيئة، مما يشير إلى ضعف الحوكمة.

3-6- الارتباط بالأداء

تشير بعض الوقائع إلى أن الشركات ذات الحوكمة الجيدة تميل إلى تحقيق أداء أفضل في السوق، حيث تتميز الحوكمة لديها باستقلالية مجالس الإدارة وحصول المساهمين فيها على حقوق كافية وملائمة. على العكس من ذلك، ترتبط الشركات ذات الحوكمة السيئة بمخاطر أعلى وأداء مالي أدنى جودة.

الخلاصة:

ان أطر الحوكمة، التي تشمل المبادئ الدولية المعروفة أو القوانين الخاصة بكل دولة، تعمل كأساس لعملية تصنيف وتقييم حوكمة الشركات. يشمل التقييم جمع البيانات الكمية والنوعية، مثل هيكل مجلس الإدارة وتعويضات التنفيذيين وحقوق المساهمين من مصادر متاحة للجمهور.

بمجرد جمع البيانات، يتم تقييم السمات الأساسية للحوكمة وتحديد الأوزان بناء على أهميتها، حيث تحصل بعض العوامل، مثل استقلالية مجلس الإدارة أو تعويضات التنفيذيين، على أوزان أعلى. يتم بعد ذلك تجميع الدرجات المرجحة لإنتاج درجة حوكمة إجمالية، وذلك باستخدام طرق مثل الجمع البسيط أو المتوسطات المرجحة غالبا. كما أن هناك مجالا للتعديلات النوعية لتأخذ في الاعتبار العوامل التي قد لا يتم التقاطها بالكامل بواسطة البيانات الكمية.

يتم تقسيم تصنيفات الحوكمة إلى فئات مثل القيادة في المجلس وإدارة المخاطر وحقوق المساهمين، وكيفية ترتيب الشركات بناء على هذه التصنيفات. تتيح هذه المنهجية مراقبة مستمرة وتحديثات لمراعاة المخاوف الجديدة المتعلقة بالحوكمة، مثل قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG).

يختتم موضوع التقييم والتصنيف بمقارنة بين الممارسات الجيدة والسيئة للحوكمة، بالإشارة إلى أن الشركات التي تتمتع بمجالس مستقلة وتقارير شفافة وحماية قوية للمساهمين تميل إلى الأداء الأفضل، في حين أن الشركات التي تتمتع بحوكمة سيئة تواجه مخاطر أعلى وعادة ما تظهر أداء أضعف على المدى الطويل.